قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تحسين إنتاجية أصناف البذور بمبلغ ٨٧٨ مليون ين يابانى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تحسين إنتاجية أصناف البذور بمبلغ ٨٧٨ مليون ين يابانى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ محرم سنة ١٤٠٣ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٣)

حسنى مبارك

القاهرة فى أغسطس ١٩٨٢

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية نيابة عن حكومة اليابان :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تحسين إنتاجية أصناف البذور (المشار إليها هنا فيما بعد "المشروع") الذى تقوم بتنفيذه حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمها ثمانمائة وثمانية وسبعون مليون ين يابانى (٨٧٨,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) (المشار إليه فيما بعد "بالمنحة") .

٢ ـ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٨٣ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة استخداما مقصورا على شراء منتجات يابانية أو مصرية وخدمات لرعايا يابانيين أو مصريين مدرجة كما يلى :

(يقصد بعبارة الرعايا اليابانية عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

(ا) المنتجات والخدمات الضرورية لإقامة التسهيلات الخاصة بالحضانات لوقاية النباتات والحبوب المتنقاه والتسهيلات الإضافية (المشار إليها هنا فيما بعد مجتمعة "بالتسهيلات") .

(ب) المعدات اللازمة للتسهيلات والخدمات الضرورية لتركيب المعدات .

(ج) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى ا ، ب بعاليه إلى جمهورية مصر العربية متضمنة الخدمات اللازمة للنقل الداخلى .

بالرغم مماجاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة بذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء أنواع المنتجات المذكورة فى ا ، ب من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر وكذا أنواع الخدمات المذكورة فى ا ، ب من الفقرة الفرعية (١) وهى خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ ـ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقود بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة .

٥ ـ (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند (٤) (المشار إليها فى ما يلى "بالعقود التى تم فحصها") ، وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى يتم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار فى مايلى "بالبنك" .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات بالسداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية والجهة المعنية .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد لمرعايا اليابانيين الذين هم أطراف العقود التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين الحكومة المصرية والبنك أو الجهة التى تعنيها .

٦ـ(١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) توفير الأراضى اللازمة لإمكان التسهيلات وإخلاء الموقع .

(ب) توفير التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباء وموارد المياه والصرف وأية تسهيلات أخرى طارئة خارج الموقع .

(ج) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية. وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

(د) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأية غرامات مالية تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(هـ) أن يمنح الرعايا اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات الواردة فى العقود التى تم فحصها والتسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

(و) ضمان الصيانة والاستخدام المناسب والفعال للتسهيلات المقامة والمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة لتنفيذ المشروع .

(ز) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لايجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ — تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات .

يشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

يوسك نا كاى

سفير مفوض فوق العادة

لدى حكومة جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١ أغسطس ١٩٨٢

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتى تنص على مايلى :

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية نيابة عن حكومة اليابان :

١ ــ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تحسين إنتاجية أصناف البذور (المشار إليها هنا فيما بعد "المشروع") الذى تقوم بتنفيذه حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها ثمانمائة وثمانية وسبعون مليون ين يابانى (٨٧٨,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) (المشار إليه فيما بعد "بالمنحة") .

٢ ــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة مابين سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٨٣ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة استخداما مقصورا على شراء منتجات يابانية أو مصرية وخدمات لرعايا يابانيين أو مصريين مدرجة كما يلى :

(يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

(ا) المنتجات والخدمات الضرورية لإقامة التسهيلات الخاصة بالحضانات لوقاية النباتات والحبوات والحبوب المتنقاه والتسهيلات الإضافية (المشار إليها هنا فيما بعد مجتمعة "بالتسهيلات") .

(ب) المعدات اللازمة للتسهيلات والخدمات الضرورية لتركيب المعدات .

(ج) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى ا ، ب بعاليه إلى جمهورية مصر العربية متضمنة الخدمات اللازمة للنقل الداخلى .

(٢) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعند ماترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء أنواع المنتجات المذكورة فى ا ، ب من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر وكذا أنواع الخدمات المذكورة فى ا ، ب من الفقرة الفرعية (١)وهى خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ ـ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقود بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة .

٥ ـ (١)تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند (٤) (المشار إليها فيما يلى "بالعقود التى تم فحصها") .وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى يتم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار اليها فيما يلى "بالبنك" .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات بالسداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أوالجهة المعنية .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية(١)بعاليه هواستقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف العقود التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين الحكومة المصرية والبنك أوالجهة التى تعنيها .

٦ـ(١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) توفير الأراضى اللازمة لإمكان التسهيلات وإخلاء الموقع .

(ب) توفير التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباءوموارد المياه والصرف وأية تسهيلات أخرى طارئة خارج الموقع .

(ج) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية ،وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

(د) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأية غرامات مالية تفرض فى جمهورية مصر العربيـــة فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(هـ) أن يمنح الرعايا اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات الواردة فى العقود التى تم فحصها والتسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

(و) ضمان الصيانة والاستخدام المناسب والفعال للتسهيلات الممامة والمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة لتنفيذ المشروع .

(ز) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لايجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ـ تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات :

يشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإنه يشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة ووافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة سوف يعتبرا أنهما يشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

عبد العزيز زهوى

وكيل أول وزارة الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قـــرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٦ بشأن الموافقـــة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تحسين إنتاجية أصناف البذور بمبلغ ٨٧٨ مليون ين يابانى والموقعة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٣/٢/٥؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تحسين إنتاجية أصناف البذور بمبلغ ٨٧٨ مليون ين يابانى ، والموقعة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٣/٢/١؛

كمال حسن على